

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف



2021/0047150/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف



The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and is pleased to refer to the latter's note dated April 23rd 2021 concerning the invitation to all United Nations Member States to submit information to the *analytical report* to be prepared by OHCHR on : "**A comprehensive approach to promoting, protecting and respecting women's and girls' full enjoyment of human rights in humanitarian situations, including good practices, challenges and lessons learned at the national, regional and international levels**", pursuant to Human Rights Council resolution 45/29 adopted on October 7th 2020.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, **the written submissions** as received from the following Competent Authorities in the State of Qatar with regard to the above mentioned subject:

- Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs - Family Affairs Department.
- Ministry of Education and Higher Education.
- Ministry of Interior.
- The National Committee for Women, Children, Elderly and Persons with Disabilities Affairs.
- Doha International Family Institute -DIFI-

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.



Geneva, June 28th 2021

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)

Palais des Nations - Geneva

Email: registry@ohchr.org

Cc: mghafory@ohchr.org

Cc: rbrouwer@ohchr.org

صحة

Human Rights Council resolution 45/29 adopted on October 7th 2020

**Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs
Family Affairs Department**

The State of Qatar

إدارة شؤون الاسرة

الأمم المتحدة

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

تقرير تحليلي حول نهج شامل لتعزيز وحماية واحترام التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تحل هذه المذكرة الشفوية محل الرسالة رقم WHRGS /MG/Re.٤٥/٢٩ بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠٢١.

عملاً بالقرار ٢٩/٤٥، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٧ أكتوبر ٢٠٢٠، يقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بإعداد "تقرير تحليلي حول نهج شامل لتعزيز وحماية واحترام التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية". وسوف يتم تقديم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين.

تود المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الإنسانية، والخبراء المستقلين من هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين لتقديم معلومات للتقرير، بما في ذلك:

١. يرجى تقديم معلومات حول تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية، والتي تشمل حالات الطوارئ الإنسانية، والتهجير القسري، والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية المفاجئة والأحداث بطيئة الوقوع.

ان للصراعات المسلحة آثار مدمرة على المرأة من المهم اتباع نهج يراعي نوع الجنس
إزاء تطبيق القانون الدولي لحقوق الانسان ومن ذلك الاهتمام لوضع حد للإفلات
من العقاب على ارتكاب جرائم ضد المرأة في حالات الصراع المسلح، ودولة قطر
ولله الحمد لا تعتبر من مناطق النزاعات المسلحة، وهي من الدول التي تسعى
لتعزيز السلام والأمن الدولي من خلال ما تقدمه من مساعدات دولية سواء للدول
التي تعاني من النزاعات المسلحة، أو للمنظمات الأممية التي تسعى لتعزيز وحماية
حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في حالة النزاع وما بعد النزاع.

٢. يرجى تقديم معلومات عن أنماط وهياكل التمييز وعدم المساواة التي تفاقمت أو خلقتها
الظروف الإنسانية، والتي تقوض فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والمعلومات،
والإسكان، والمياه، والنظام الصحي، والتعليم والعمل، وتعطل أنظمة الحماية للنساء والفتيات.

١- إن انعدام النهج الكلي في مجال الصحة والرعاية الصحية الأولية المقدمة للنساء
والفتيات على أساس حق المرأة في التمتع بأعلى مستوى يمكنها الحصول عليه من
الصحة البدنية والعقلية على امتداد مراحل حياتها. لا تزال هناك بلدان يوجد فيها
الامراض المعدية بكثرة بسبب انهيار منظوماتهم الصحية مما يؤدي الى ارتفاع عدد
الوفيات من نساء وفتيات ولازالت النساء يواجهن عقبات شديده بسبب التمييز
وعدم المساواة في بعض الدول. ان التعليم من القيم الأساسية في تحقيق المساواة
بين الرجل والمرأة وتمكينها ولكن هناك بعض البلدان أعيقت بعض الجهود للقضاء
على الأمية فبتالي أصبح هناك تفاقم كبير في عدم المساواة على الصعيد
الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. تشارك المرأة بشكل متزايد في سوق العمل
وتحز بالذات المزيد من المكاسب فيما يخص الاستقلال الاقتصادي، بعض الدول
اتخذت تدابير تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والمساواة في الوصول
الى الموارد الاقتصادية. ولكن البعض الاخر من الدول لازالت المرأة تعمل في
قطاعات فيها الدخل متدني جدا و ضئيل وهناك نساء ذوات خبرات ومهارات عالية
مماثلة للرجل تواجهن فجوه في الأجور بسبب النوع الاجتماعي وعدم المساواة
ولازالت أيضا تؤدي الجزء الأكبر من الاعمال الغير مدفوعة الاجر.

٣. يرجى تقديم أمثلة على التدابير الملموسة التي اتخذتها حكومتكم أو منظماتكم لاحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات في السياقات الإنسانية. في سياق دورة البرنامج الإنساني، يرجى تقديم أمثلة على التدابير المتخذة لضمان حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في مختلف مراحل البرمجة (التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم).

تواصل دولة قطر اهتمامها المتزايد بحقوق الإنسان، واتخذت في هذا الصدد التدابير التشريعية والقانونية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال تلك الحقوق وتوفير الوسائل الكفيلة بتأصيلها وتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الاجتماعية المتكاملة، واستند هذا الاهتمام إلى مرجعيات وطنية على رأسها الدستور الدائم لدولة قطر ورؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١-٢٠١٦)، واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، حيث تشكل هذه المرجعيات بيئة داعمة وراسخة لتنفيذ حقوق الإنسان وفق النهج الذي نادى به المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

٤. ما هي التحديات التي تواجهها حكومتكم أو منظماتكم في تعزيز وحماية واحترام التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية؟ يرجى توضيح طبيعة هذه التحديات والخطوات المتخذة لمواجهتها.

صادق سمو أمير البلاد المفدى الشيخ ميم بن حمد آل ثاني حفظه الله على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتضم ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية وتهدف إلى رصد مؤشرات حقوق المرأة ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية، ودراسة التشريعات واقتراح تعديلها، والتنسيق بين الجهات المعنية لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم، مما يساهم في تعزيز مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة كافة شؤونها ومعالجة التحديات التي تواجهها.

٥. يرجى تقديم معلومات عن التعاون الدولي والمساعدة التقنية والدعم الإنساني المقدم من المجتمع الدولي والدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات الفاعلة الإنسانية،

لمعالجة حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية، مع التركيز على الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة.

تقوم دولة قطر بجهود ومبادرات على الصعيد الدولي في مجال التعليم والنهوض بالمرأة بما يسهم في تعزيز السلام والأمن في المجتمعات، وقد ساهمت دولة قطر في دعم الدراسة العالمية حول تنفيذ مشروع قرار مجلس الأمن (٢٠٠٠/١٣٢٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي جهود الوساطة لحل النزاعات التي تقوم بها في العديد من المناطق في العالم، والتي لاقت ترحيباً من المجتمع الدولي، وتولي دولة قطر هذه المسألة اهتماماً خاصاً من خلال عضويتها الفاعلة في مجموعة أصدقاء التكافؤ بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، ودعمها للبرامج والنشاطات الرامية إلى تعيين المزيد من النساء في المناصب العليا في الأمم المتحدة.

٦. يرجى تقديم معلومات عن العوائق التي تواجهها النساء والفتيات في تقديم البلاغات والتماس العدالة، وكذلك الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهن في السياقات الإنسانية، بما في ذلك النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متداخلة من التمييز؟ يرجى أيضاً تقديم معلومات عن الآليات التي تعمل في سياقكم لضمان الحصول على العدالة وسبل الانتصاف لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي قد تتعرض لها النساء والفتيات، وبالتالي ضمان المساءلة. (على سبيل المثال، الآليات القضائية وغير القضائية، ومبادرات تقصي الحقائق، والمبادرات المجتمعية والتحقيق المستقل و / أو هيئات الرصد و / أو تقديم البلاغات، وآليات الشكاوى المجتمعية، والرقابة التي يقودها البرلمان، وما إلى ذلك).

أن دولة قطر داعمة للدور الفاعل للأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وإنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نطاق المنظمة كما رحبت باستراتيجيته الجديدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الأمم المتحدة، والاهتمام الذي توليه الدولة لتمكين المرأة تجاوز الأطر الوطنية حيث أطلقت الدولة العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي والدولي، منها على سبيل المثال مؤسسة صلتك والتي ساهمت منذ إنشائها في عام ٢٠٠٨ بتقديم فرص العمل لحوالي مليون شاب وشابة، وتوفير مليوني وظيفة حتى عام ٢٠٢٠ داخل الوطن العربي.

ومبادرة التعليم فوق الجميع، وهي مبادرة عالمية تشتمل على أربعة برامج دولية، هي: "علم طفلاً" و"الفاخورة" و"حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن" و"أيادي الخير نحو آسيا"، والتي تساهم في حصول العديد من الأطفال على فرص الالتحاق بالتعليم، كما دعمت دولة قطر إعلان شارلوفوا بشأن توفير التعليم الجيد للفتيات وتعهدت بتوفير التعليم لمليون فتاة بحلول عام ٢٠٢١.

٧. ما هي الخطوات التي اتخذتها حكومتكم أو منظماتكم لضمان مشاركة النساء والفتيات بشكل هادف، يتسم بروح القيادة والتمكين، بما في ذلك مشاركة الناجيات والضحايا، في إطار الجهود المبذولة لمنع وتقليل مخاطر حالات الطوارئ الإنسانية والاستعداد لها ومعالجتها وإعادة البناء بعدها.

تضطلع دولة قطر بدور فاعل على المستوى الدولي في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها، حيث قامت بتقديم دعم مالي للعديد من المبادرات الدولية في هذا المجال، ومنها الدعم المقدم للموارد الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (بمبلغ ٩٠,٠٠٠ دولار أمريكي)، وتقديم دعم مالي (بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) للدراسة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ونشر كتاب "حكايته" الذي يوثق مساهمات النساء القياديات في الأمم المتحدة في تعزيز جهود الأمن والسلام، وذلك في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن.

ان تمكين المرأة وتعزيز دورها من العناصر الفعالة والمهمة في دوله قطر حيث حضت بمكانه واسعه في المجتمع حيث تقلدت العديد من المناصب القيادية وعملت في وظائف مؤثره في صنع القرار وأصبحت تشغل مناصب قيادية منها وزيره وسفيره وقاضيه وعضو مجلس شورى.

كما أعلنت دولة قطر عن تبرعها بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي لصندوق مرفق التمويل العالمي الاستثماري على مدى خمس سنوات بدءاً من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٣، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تحسين الصحة والتغذية للنساء والأطفال

والمرأة قي في البلدان النامية، بما يتفق والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة.

تسعى دولة قطر إلى تعزيز زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال الاعتراف بالشراكة بالعمل والمسؤوليات الوالدية، وتحقيق التوازن بين مسؤوليات المرأة المهنية والأسرية، والعمل على تعزيز دور المرأة في المجتمع عن طريق تقديم الدعم لمساندتها في تحقيق التوازن بين أدوارها الأسرية وواجباتها المهنية، إضافة إلى اعتماد سياسات تساعد النساء على الموازنة بين المسؤوليات الأسرية والعمل كواحد من أهم أهداف تمكين المرأة، وتوفير فرص التعليم والتأهيل العالي للمرأة مما ساهم في توفير فرص العمل أمام المرأة.

Human Rights Council resolution 45/29 adopted on October 7th 2020

Ministry of Education and Higher Education

The State of Qatar



تعريف وحماية واحترام التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان – التعليم في دولة قطر

أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً بتعليم المرأة حيث إن الفتيات والنساء في دولة قطر يتمتعن بالحق في التعليم دون تمييز بما في ذلك شروط القبول والتمتع بكافة مزايا التعليم المتاحة ولا يوجد اختلاف بين المرأة والرجل في هذا الأمر بداية من مرحلة رياض الأطفال ومن ثم المراحل الدراسية الابتدائية والإعدادية والثانوية وحتى على مستوى الجامعات باختلافها وتنوع تخصصاتها، كما سعت الدولة إلى توفير كافة الإمكانيات لتحقيق تعميم التعليم وتجويده. كما أتاحت أيضاً الفرص المتساوية أمام الطلاب القطريين من الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة (الابتدائية والإعدادية والثانوية) للاستفادة من نظام القسائم التعليمية. كذلك عملت النظم التعليمية في دولة قطر على عدم التفرقة بين الشباب من الجنسين في الالتحاق بنظام الابتعاث الداخلي والخارجي.

إن التعليم الأساسي للفتيات والنساء يقدم لهن مجاني في دولة قطر. كما أن المناهج الدراسية تلي احتياجات الفتيات والنساء في العملية التعليمية، كما أنه تم استحداث مدارس تخصصية ضمن المدارس الحكومية للبنات (المدرسة التقنية ومدرسة العلوم المصرفية)، تشمل التعليم التقني والمهني للفتيات، وتكون جاذبة وتخاطب ميول الفتيات والنساء واحتياجاتهن الحقيقية للحد من تسربهن من المراحل التعليمية المختلفة. كما أن الخطط الاستراتيجية للتعليم تستهدف توفير التعليم الجيد للجنسين على قدم المساواة بمن فهم ذوي الإعاقة باختلاف إعاقاتهم والحرص على تقديم الترتيبات والتسهيلات والخدمات التي تُلبي احتياجاتهم، وترى دولة قطر أن ضمان حق الفتيات والنساء في الحصول على التعليم الجيد دون تمييز سينعكس أثره على المجتمع، كما أنه سيضمن مستقبلاً أفضل من خلال خلق فرص تساعد على الاستقرار والتنمية.

وأكد الدستور الدائم لدولة قطر على أن "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاها وتسعى لنشره وتعميمه"، ومن ثم أوجب القانون القطري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ إلزامية التعليم



لجميع الأطفال (إناث وذكور) على أرض قطر. كذلك أكدت رؤية قطر ٢٠٣٠ على ضرورة إتاحة فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد في المجتمع بمن فيهم المرأة. بالإضافة إلى ذلك حرصت دولة قطر على الانضمام إلى كافة المواثيق الدولية المعنية بعدم التمييز بشكل عام والداعمة لحقوق المرأة والطفل بشكل خاص منها:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - يوليو ١٩٧٦ م.
- اتفاقية حقوق الطفل - أبريل ١٩٩٥ م.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - مايو ٢٠٠٨ م.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - أبريل ٢٠٠٩ م.

Human Rights Council resolution 45/29 adopted on October 7th 2020

Ministry of Interior

The State of Qatar

الموضوع : طلب المعلومات ذات الصلة بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٩/ ٤٥

التقرير التحليلي بشأن نهج شامل يتبع لتعزيز وحماية واحترام تمتع

الفتيات بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً في الحالات الإنسانية وعلى الصعيد الوطني والإقليمي والدولي) المزمع تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين والنقاط الاسترشادية التي تضمنها التقرير بشأن الموضوع محل البحث ، حيث تدور البيانات والمعلومات المطلوبة حول :

(التدابير المعموسة التي تم إتخاذها لاحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية ، والتحديات التي صادفت هذه التدابير ، وموضوعات أخرى مجاورة ذات صلة).

علماً بأن الحالات الإنسانية تشمل (الكوارث الطبيعية ، والنزاعات المسلحة ، والتفجير القسري ، حالات الطوارئ الإنسانية) عليه نفيديكم بهذا الخصوص بالآتي:

- أن ليس ثمة أوضاع استثنائية من قبيل ما ذكر صادفت دولة قطر لتتجم عنها الأوضاع والمشكلات أنفة الذكر ومن ثم فقد انتفت الحاجة للتدابير التي يقتضي اتخاذها في هذا المجال .
- وبرغم ذلك فإن إطاراً قانونياً ومؤسسياً قائماً للاستعداد للحالات الإنسانية (محل البحث) ، عبر تدابير استباقية تحوطية تأخذ في الاعتبار احتمالات حصول مثل هذه (الحالات) مستقبلاً وما يترتب عليها من مشكلات وظواهر وذلك بدلالة :

١- القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن الدفاع المدني حيث ورد في المادة (١) منه تحديد مفهوم أو تعريف (الدفاع المدني) على أنه :

(مجموعة التدابير والإجراءات والأعمال التي تهدف إلى حماية الأفراد والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث والحروب المختلفة ، وإغاثة المنكوبين ، وتأمين سلامة المواصلات والإنصالات ، وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة والمنشآت الحيوية وحماية الثروات).

وهو تعريف يستوعب دون شك عموم التدابير التي تحمي عموم الأفراد (رجالاً ونساءً) ودونما تمييز مما يتهدد حقوقهم المدنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الحالات الإنسانية المبين مفهومها على نحو ما ذكر.

٢- ما ورد في الفصل الرابع من هذا القانون : المادتان ٢٤ ، ٢٥ بشأن الأطار المؤسسي في مواجهة (الحالات الإنسانية) ، المعبر عنه (بمجلس الدفاع المدني) الذي يتولى رسم السياسة العامة للدفاع

المدني ، وكفالة التنسيق بين الوزارات والجهات المختلفة ذات الصلة لضمان تنفيذ تدابير الدفاع المدني وتطبيق خطط الاستعداد لمواجهة الكوارث والطوارئ.

٣- وعلى صعيد متصل فإنه من الملائم التذكير هنا بالتدابير الاستباقية والتحوطية لما يحتمل حدوثه في (حالات الطوارئ) أو (الحالات الإنسانية) التي مارستها (اللجنة الدائمة للطوارئ سابقاً) التي حل بديلاً عنها (مجلس الدفاع المدني)، ومن بينها :

- وضع خطط الطوارئ.
 - مشروعات إنشاء الملاجئ.
 - التمارين الوهمية للاستجابة لمختلف الحوادث والاحتمالات التي يمكن أن تقع على (الأفراد ، والممتلكات) وهي حوادث لا تقتصر أسبابها في الكوارث والنزاعات فحسب ، وإنما أيضاً بسبب ما ينشأ عنها من حالات فوضى وإنفلات حبل الأمن وتوقع وقوع إعتداءات على الفئات الضعيفة من المجتمع ومنها (الفتيات).
 - إرساء شراكة فعالة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وذلك في الاجتماع الذي ضم الطرفين (اللجنة ، والمفوضية) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٢م حيث بحثت فيه أوجه التعاون المشتركة والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها.
- مع العرض بأن هذه الشراكة قد أثمرت عن إقامة ثلاث ورش تدريبية حول إدارة حالات الطوارئ للفترة من ٢٠١٠م ولغاية ٢٠١٤م ، حيث جرى عقد الورشة التدريبية الثالثة خلال الفترة من ١٦- ٢٥ فبراير ٢٠١٤م بمشاركة منتسبي الجهات المعنية الممثلة في اللجنة بالإضافة إلى عدد من المشاركين الذين يمثلون الجهات المختصة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ناهيك عن شراكة قائمة ما بين الإدارة العامة للدفاع المدني وجمعية الهلال الأحمر بشأن إقامة الفعاليات والتظاهرات المشتركة لمواجهة الحوادث المحتملة التي تنجم عن حالات الطوارئ وما يصاحبها من أوضاع إنسانية حرجة.**

Human Rights Council resolution 45/29 adopted on October 7th 2020

The National Committee for Women, Children, Elderly and Persons with Disabilities Affairs
The State of Qatar



2021/0035912/1



اللجنة الوطنية المعنية
وكبار السن والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة



طلب المعلومات ذات الصلة بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٩/٤٥



بعد الاطلاع على (التقرير التحليلي بشأن نهج شامل يتبع لتعزيز وحماية واحترام تمتع الفتيات بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً في الحالات الإنسانية وعلى الصعيد الوطني والإقليمي والدولي) المزمع تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين والنقاط الاسترشادية التي تضمنها التقرير بشأن الموضوع محل البحث ، حيث تدور البيانات والمعلومات المطلوبة حول تقرير تحليلي حول نهج شامل لتعزيز وحماية واحترام التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

عملاً بالقرار ٢٩/٤٥، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٧ أكتوبر ٢٠٢٠، يقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بإعداد "تقرير تحليلي حول نهج شامل لتعزيز وحماية واحترام التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية". وسوف يتم تقديم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين.

١. يرجى تقديم معلومات حول تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية، والتي تشمل حالات الطوارئ الإنسانية، والتهجير القسري، والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية المفاجئة والأحداث بطيئة الوقوع.

تؤثر الأوضاع الإنسانية، سواء كانت ناتجة عن كوارث طبيعية أو حروب أو نزاعات داخلية، بشكل سلبي على جميع أفراد سكان الدول المتضررة، ومع ذلك، فإن الأزمات تؤثر على النساء والفتيات والفتيان والرجال من جميع الأعمار بشكل مختلف، فبينما يتعرض كل من الرجال والنساء للنزوح والتشرد والتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان، فإن حالة النساء والفتيات تعتبر الأكثر حرجاً نسبياً، وما قد يزيد من هذه المعاناة تعرضهن "للعنف القائم على النوع الاجتماعي". وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية مجموعة واسعة من أوجه عدم المساواة بين الجنسين بما في ذلك الحرمان من حرية التنقل، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية بما في ذلك الخدمات الصحية للحوامل وعند الولادة، وهذا يجعل الأوضاع الإنسانية أكثر صعوبة على النساء. ووفقاً لتقارير "صندوق الأمم المتحدة للسكان"، بلغ عدد النساء والفتيات اللواتي احتجن إلى مساعدة إنسانية، بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٣٥ مليون امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عامًا، وهو رقم من المتوقع أن يزداد أكثر في السنوات القادمة لأن الوضع الناجم عن وباء كوفيد-١٩ أوجد صعوبات إضافية للنساء والفتيات.

استجابة قطر للأوضاع الإنسانية العالمية

على الرغم من أن دولة قطر ليست من الدول التي تعاني من الأزمات، إلا أنها شاركت بنشاط وفاعلية في العمل الإنساني. حيث استند نهج دولة قطر في تلبية الاحتياجات الإنسانية، وحماية النساء والفتيات في الأماكن والبلدان المتأثرة، على التعاون الدولي وتوفير الدعم المالي لدعم المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة وخاصة النساء والفتيات. تتبع دولة قطر سياسة خارجية تحترم وتلتزم بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها. وتسترسد الجهود الإنسانية لدولة قطر بمجموعة من المبادئ التي حددها دستورها، والتي تشمل تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال تشجيع الحل السلمي للنزاعات الدولية. وتقوم دولة قطر بتقديم المساعدات الإنسانية مع الالتزام بمبادئ الحياد وعدم التحيز.

تلعب دولة قطر دوراً فاعلاً في المجتمع الدولي الداعم للجهود الإنسانية لمعالجة جميع أنواع الأزمات بما في ذلك تلك الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحروب والصراعات الداخلية ووباء كوفيد -١٩، ومن خلال "صندوق قطر للتنمية" (QFFD)، أقامت قطر شراكة قوية مع "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (OCHA)، وهو الهيئة الإنسانية الدولية المكلفة بتلقي المساهمات من مجموعة متنوعة من المانحين وإدارة هذه المساهمات لضمان وصول هذه المساعدات بالفعل إلى من هم في أمس الحاجة إليها، من خلال تنسيق العمل الإنساني وإدارة المعلومات والتمويل الإنساني.

على سبيل المثال، في عام ٢٠١٧ احتلت قطر المرتبة الثالثة في قائمة الدول المانحة الرئيسية "لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (OCHA)، إن الدعم المقدم من دولة قطر لا يُعطى إلى دول أو مناطق محددة، بل هو تمويل كبير وغير مشروط لعمليات الأمم المتحدة، مما يتيح مزيداً من المرونة "لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" للعمل في المجالات المختلفة التي يراها مناسبة وضرورية. كما قدمت قطر مساعدات إنسانية عاجلة، من خلال توفير أطنان من المساعدات الطبية لأكثر من ٨٠ دولة. على سبيل المثال، قدمت قطر مساعدات فورية للمتضررين من كارثة تسونامي في إندونيسيا والزلازل المدمرة في باكستان وهايتي وغيرها من البلدان.

أقامت دولة قطر شراكة قوية مع "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR)، حيث بلغت مساهماتها في برامج الإغاثة والأهداف التابعة "للمفوضية" أكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى العقد الماضي. ومن خلال هذه الشراكة الإستراتيجية طويلة الأمد، والتي أشركت فيها الكيانات الحكومية وغير الحكومية، حيث دعمت قطر ملايين اللاجئين والنازحين في لبنان وسوريا والأردن واليمن والعراق وبنغلاديش وميانمار وباكستان وغيرها من الدول المتضررة بالكوارث الإنسانية، وساهمت قطر بأكثر من ٩٦ مليون دولار أمريكي في عمليات "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR) على مستوى العالم، ويتواصل دعم دولة قطر عبر مختلف القطاعات والأنشطة التي تنفذها المفوضية لدعم الأشخاص الذين تعنى بهم على مستوى العالم.

إن للصراعات المسلحة آثار مدمرة على المرأة من المهم اتباع نهج يراعي نوع الجنس إزاء تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان ومن ذلك الاهتمام لوضع حد للإفلات من العقاب على ارتكاب

جرائم ضد المرأة في حالات الصراع المسلح، ودولة قطر ولله الحمد لا تعتبر من مناطق النزاعات المسلحة، وهي من الدول التي تسعى لتعزيز السلام والأمن الدولي من خلال ما تقدمه من مساعدات دولية سواء للدول التي تعاني من النزاعات المسلحة، أو للمنظمات الأممية التي تسعى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في حالة النزاع وما بعد النزاع.

٢. يرجى تقديم معلومات عن أنماط وهياكل التمييز وعدم المساواة التي تفاقمت أو خلقتها الظروف الإنسانية، والتي تقوض فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والمعلومات، والإسكان، والمياه، والنظام الصحي، والتعليم والعمل، وتعطل أنظمة الحماية للنساء والفتيات.

إن انعدام النهج الكلي في مجال الصحة والرعاية الصحية الأولية المقدمة للنساء والفتيات على أساس حق المرأة في التمتع بأعلى مستوى يمكنها الحصول عليه من الصحة البدنية والعقلية على امتداد مراحل حياتها، لا تزال هناك بلدان يوجد فيها الأمراض المعدية بكثرة بسبب انهيار منظوماتهم الصحية مما يؤدي الى ارتفاع عدد الوفيات من نساء وفتيات ولازالت النساء يواجهن عقبات شديده بسبب التمييز وعدم المساواة في بعض الدول. ان التعليم من القيم الأساسية في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتمكينها ولكن هناك بعض البلدان أعيقت بعض الجهود للقضاء على الأمية، وعليه أصبح هناك تفاقم كبير في عدم المساواة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تشارك المرأة بشكل متزايد في سوق العمل وتحرز بالتالي المزيد من المكاسب فيما يخص الاستقلال الاقتصادي، بعض الدول اتخذت تدابير تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والمساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، ولكن البعض الاخر من الدول لازالت المرأة تعمل في قطاعات فيها الدخل متدني جدا وضيئل وهناك نساء ذوات خبرات ومهارات عالية متماثلة للرجل تواجهن فجوه في الأجور بسبب النوع الاجتماعي وعدم المساواة ولازالت أيضا تؤدي الجزء الأكبر من الأعمال الغير مدفوعة الأجر.

أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً بتعليم المرأة حيث إن الفتيات والنساء في دولة قطر يتمتعن بالحق في التعليم دون تمييز بما في ذلك شروط القبول والتمتع بكافة مزايا التعليم المتاحة ولا يوجد اختلاف بين المرأة والرجل في هذا الأمر بداية من مرحلة رياض الأطفال ومن ثم المراحل الدراسية الابتدائية والإعدادية والثانوية وحتى على مستوى الجامعات باختلافها وتنوع تخصصاتها، كما سعت الدولة إلى توفير كافة الإمكانيات لتحقيق تعميم التعليم وتجويده. كما أتاحت أيضاً الفرص المتساوية أمام الطلاب القطريين من الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة

(الابتدائية والإعدادية والثانوية) للاستفادة من نظام القسائم التعليمية، كذلك عملت النظم التعليمية في دولة قطر على عدم التفرقة بين الشباب من الجنسين في الالتحاق بنظام الابتعاث الداخلي والخارجي.

إن التعليم الأساسي للفتيات والنساء يقدم لهن مجاني في دولة قطر، كما أن المناهج الدراسية تلبى احتياجات الفتيات والنساء في العملية التعليمية، كما أنه تم استحداث مدارس تخصصية ضمن المدارس الحكومية للبنات (المدرسة التقنية ومدرسة العلوم المصرفية)، تشمل التعليم التقني والمهني للفتيات، وتكون جاذبة وتخطب ميول الفتيات والنساء واحتياجاتهن الحقيقية للحد من تسربهن من المراحل التعليمية المختلفة، كما أن الخطط الاستراتيجية للتعليم تستهدف توفير التعليم الجيد للجنسين على قدم المساواة بمن فيهم ذوي الإعاقة باختلاف إعاقاتهم والحرص على تقديم الترتيبات والتسهيلات والخدمات التي تلبى احتياجاتهم، وترى دولة قطر أن ضمان حق الفتيات والنساء في الحصول على التعليم الجيد دون تمييز سينعكس أثره على المجتمع، كما أنه سيضمن مستقبلاً أفضل من خلال خلق فرص تساعد على الاستقرار والتنمية.

وأكد الدستور الدائم لدولة قطر على أن "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه وتسعى لنشره وتعميمه"، ومن ثم أوجب القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ إلزامية التعليم لجميع الأطفال (إناث وذكور) على أرض قطر، كذلك أكدت رؤية قطر ٢٠٣٠ على ضرورة إتاحة فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد في المجتمع بمن فيهم المرأة.

بالإضافة إلى ذلك حرصت دولة قطر على الانضمام إلى كافة المواثيق الدولية المعنية بعدم التمييز بشكل عام والداعمة لحقوق المرأة والطفل بشكل خاص منها:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - يوليو ١٩٧٦ م.
- اتفاقية حقوق الطفل - أبريل ١٩٩٥ م.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - مايو ٢٠٠٨.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - أبريل ٢٠٠٩.

٣. يرجى تقديم أمثلة على التدابير الملموسة التي اتخذتها حكومتكم أو منظماتكم لاحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات في السياقات الإنسانية. في سياق دورة البرنامج الإنساني، يرجى تقديم أمثلة على التدابير المتخذة لضمان حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في مختلف مراحل البرمجة (التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم).

تواصل دولة قطر اهتمامها المتزايد بحقوق الإنسان، واتخذت في هذا الصدد التدابير التشريعية والقانونية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال تلك الحقوق وتوفير الوسائل الكفيلة بتأصيلها وتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الاجتماعية المتكاملة، واستند هذا الاهتمام إلى مرجعيات وطنية على رأسها الدستور الدائم لدولة قطر ورؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١-٢٠١٦)، واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، حيث تشكل هذه المرجعيات بيئة داعمة وراسخة لتنفيذ حقوق الإنسان وفق النهج الذي نادى به المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

كما سبق ذكره، فإن وصف الظروف الإنسانية لا ينطبق على الحالة القطرية بقدر تعلق الأمر بمنظور المجلس الأعلى للقضاء، لكن في غير ذلك، فإنه من قبيل المهم ذكره بأن المحاكم تحتفظ بشخصيتها الاعتبارية والوظيفية كواحدة من الأدوات الفنية للدولة في منع وإيقاف وردع التجاوزات ذات الصلة عبر آليات التقاضي الحاسمة بسلطة القانون، وذلك لمنع وردع ومساءلة منتهكي حقوق النساء والفتيات في كل الظروف بما فيها في أوقات الظروف الإنسانية ان حدثت لا قدر الله.

إن التدابير الملموسة التي تم اتخاذها لاحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية، والتحديات التي صادفت هذه التدابير، وموضوعات أخرى مجاورة ذات صلة).

علماً بأن الحالات الإنسانية تشمل (الكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، والتهجير القسري، حالات الطوارئ الإنسانية) عليه نفيكم بهذا الخصوص بالآتي:

أن ليس ثمة أوضاع استثنائية من قبيل ما ذكر صادفت دولة قطر لتتبع عنها الأوضاع والمشكلات آنفة الذكر ومن ثم فقد انتفت الحاجة للتدابير التي يقتضي اتخاذها في هذا المجال.

وبرغم ذلك فإن إطاراً قانونياً ومؤسسياً قائماً للاستعداد للحالات الإنسانية (محل البحث) ، عبر تدابير استباقية تحوطية تأخذ في الاعتبار احتمالات حصول مثل هذه (الحالات) مستقبلاً وما يترتب عليها من مشكلات وظواهر وذلك بدلالة :

القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن الدفاع المدني حيث ورد في المادة (١) منه تحديد مفهوم أو تعريف (الدفاع المدني) على أنه:

(مجموعة التدابير والإجراءات والأعمال التي تهدف إلى حماية الأفراد والمتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث والحروب المختلفة، وإغاثة المنكوبين، وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات ، وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة والمنشآت الحيوية وحماية الثروات).

وهو تعريف يستوعب دون شك عموم التدابير التي تحمي عموم الأفراد (رجالاً ونساءً) ودوناً تمييزاً مما يتهدد حقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الحالات الإنسانية الميّن مفهومها على نحو ما ذكر.

ما ورد في الفصل الرابع من هذا القانون: المادتان (٢٤) ، (٢٥) بشأن الإطار المؤسسي في مواجهة (الحالات الإنسانية)، المعبر عنه (بمجلس الدفاع المدني) الذي يتولى رسم السياسة العامة للدفاع المدني ، وكفالة التنسيق بين الوزارات والجهات المختلفة ذات الصلة لضمان تنفيذ تدابير الدفاع المدني وتطبيق خطط الاستعداد لمواجهة الكوارث والطوارئ.

وعلى صعيد متصل فإنه من الملائم التذكير هنا بالتدابير الاستباقية والتحوطية لما يحتمل حدوثه في (حالات الطوارئ) أو (الحالات الإنسانية) التي مارسستها (اللجنة الدائمة للطوارئ سابقاً) التي حل بديلاً عنها (مجلس الدفاع المدني)، ومن بينها:

وضع خطط الطوارئ.

مشروعات إنشاء الملاجئ.

التمارين الوهمية للاستجابة لمختلف الحوادث والاحتمالات التي يمكن أن تقع على (الأفراد ، والمتلكات) وهي حوادث لا تقتصر أسبابها في الكوارث والنزاعات فحسب ، وإنما أيضاً بسبب ما ينشأ عنها من حالات فوضى وانفلات حبل الأمن وتوقع وقوع اعتداءات على الفئات الضعيفة من المجتمع ومنها (الفتيات).

إرساء شراكة فعالة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وذلك في الاجتماع الذي ضم الطرفين (اللجنة ، والمفوضية) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٢م حيث بحثت فيه أوجه التعاون المشتركة والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها.

مع العرض بأن هذه الشراكة قد أثمرت عن إقامة ثلاث ورش تدريبية حول إدارة حالات الطوارئ للفترة من ٢٠١٠م ولغاية ٢٠١٤م، حيث جرى عقد الورشة التدريبية الثالثة خلال الفترة من ١٦-٢٥ فبراير ٢٠١٤م بمشاركة منتسبي الجهات المعنية الممثلة في اللجنة بالإضافة إلى عدد من المشاركين الذين يمثلون الجهات المختصة في دول مجلس التعاون الخليجي. ناهيك عن شراكة قائمة ما بين الإدارة العامة للدفاع المدني وجمعية الهلال الأحمر بشأن إقامة الفعاليات والتظاهرات المشتركة لمواجهة الحوادث المحتملة التي تنجم عن حالات الطوارئ وما يصاحبها من أوضاع إنسانية حرجة.

٤. ما هي التحديات التي تواجهها حكومتكم أو منظماتكم في تعزيز وحماية واحترام التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان في الحالات الإنسانية؟ يرجى توضيح طبيعة هذه التحديات والخطوات المتخذة لمواجهتها.

صادق سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتضم ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية وتهدف إلى رصد مؤشرات حقوق المرأة ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية، ودراسة التشريعات واقتراح تعديلها، والتنسيق بين الجهات المعنية لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم، مما يساهم في تعزيز مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة كافة شؤونها ومعالجة التحديات التي تواجهها.

من واقع تجربة قضايا الأسرة المنظورة أمام محكمة الأسرة، يبرز تحدي يواجه آليات المساءلة ضد منتهكي حقوق النساء والفتيات ويتجسد في تردد وخوف الضحايا من الإبلاغ، ورغم أن الخطوط الساخنة لمؤسسات انفاذ القانون والآليات المجتمعية والحكومية قد وفرت مثل هذه الخدمة، لكن لا زال النشاط الإعلامي للتعريف بأدوار الحماية التي توفرها هذه الخطوط الساخنة بحاجة لتعزيز ميداني مجتمعي واجتماعي.

٥. يرجى تقديم معلومات عن التعاون الدولي والمساعدة التقنية والدعم الإنساني المقدم من المجتمع الدولي والدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات الفاعلة الإنسانية، لمعالجة حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية، مع التركيز على الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة.

تقوم دولة قطر بجهود ومبادرات على الصعيد الدولي في مجال التعليم والنهوض بالمرأة بما يسهم في تعزيز السلام والأمن في المجتمعات، وقد ساهمت دولة قطر في دعم الدراسة العالمية حول تنفيذ مشروع قرار مجلس الأمن (٢٠٠٠/١٣٢٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي جهود الوساطة لحل النزاعات التي تقوم بها في العديد من المناطق في العالم، والتي لاقت ترحيباً من المجتمع الدولي، وتولي دولة قطر هذه المسألة اهتماماً خاصاً من خلال عضويتها الفاعلة في مجموعة أصدقاء التكافؤ بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، ودعمها للبرامج والنشاطات الرامية إلى تعيين المزيد من النساء في المناصب العليا في الأمم المتحدة.

للمجلس الأعلى للقضاء آلية تعاون مستمرة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عبر البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة حول منع الجريمة والعدالة الجنائية- الركيزة الرابعة/ نزاهة القضاء، وبموجبه تم تقديم مساهمة مالية سخية جداً تقدر بمبلغ (٥٠ مليون دولار)، لدعم إنشاء الشبكة العالمية للنزاهة والتي يترأس مجلسها الاستشاري رئيس للقضاء رئيس محكمة التمييز، ودلة قطر قريبة من إنشاء واستضافة مركز أمني معني ببحوث وتدريب شؤون نزاهة القضاء، الذي سيكون منصة عالمية لرفع قدرات الأجهزة القضائية والقضاة على رفع مستوى الشفافية والمحاسبة ونزاهة القضاء، باعتباره واحدة من أهم الأسباب المؤثرة مباشرة في دور سيادة القانون في حفظ الحقوق الإنسانية، ولا سيما للنساء والفتيات بأوقات الظروف الإنسانية وبوصفها أحد الحقوق الإنسانية الرئيسية في نيل محاكمة عادلة ومنصفة تضمن الحماية من التجاوزات ومحاسبة المنتهكين للحقوق والقوانين الإنسانية.

٦- معلومات عن العوائق التي تواجهها النساء والفتيات في تقديم البلاغات والتماس العدالة، وكذلك الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهن في السياقات الإنسانية، بما في ذلك النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متداخلة من التمييز؟ يرجى أيضاً تقديم معلومات عن الآليات التي تعمل في سياقكم لضمان الحصول على العدالة وسبل الانتصاف لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي قد تتعرض لها النساء والفتيات، وبالتالي ضمان المساءلة. (على سبيل المثال، الآليات القضائية وغير القضائية، ومبادرات تقصي الحقائق، والمبادرات المجتمعية والتحقيق المستقل و/أو هيئات الرصد و/أو تقديم البلاغات، وآليات الشكاوى المجتمعية، والرقابة التي يقودها البرلمان، وما إلى ذلك).

أن دولة قطر داعمة للدور الفاعل للأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وإنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نطاق المنظمة كما رحبت باستراتيجيته الجديدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الأمم المتحدة، والاهتمام الذي توليه الدولة لتمكين المرأة تجاوز الأطر الوطنية حيث أطلقت الدولة العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي والدولي، منها على سبيل المثال مؤسسة صلتك والتي ساهمت منذ إنشائها في عام ٢٠٠٨ بتقديم فرص العمل لحوالي مليون شاب وشابة، وتوفير مليوني وظيفة حتى عام ٢٠٢٠ داخل الوطن العربي. ومبادرة التعليم فوق الجميع، وهي مبادرة عالمية تشتمل على أربعة برامج دولية، هي: "علم طفلاً" و"الفاخورة" و"حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن" و"أيادي الخير نحو آسيا"، والتي تساهم في حصول العديد من الأطفال على فرص الالتحاق بالتعليم، كما دعمت دولة قطر إعلان شارلوفو بشأن توفير التعليم الجيد للفتيات وتعهدت بتوفير التعليم للمليون فتاة بحلول عام ٢٠٢١ لاجل

يوفر التكافل الإجرائي بين محكمة الأسرة ومركز الاستشارات العائلية (وفاق) آلية مهمة لكشف حالات الانتهاكات لحقوق النساء والفتيات وصياغة ردود الفعل السريعة لوقفها ومساءلة الفاعلين بها، ويكمل هذا التعاون الثنائي دور مركز (أمان) في توفير الملاذ الآمن للنساء والفتيات في حال وجود اعتداء جسدي أو معنوي مستمر أو مهدد به قبل أو خلا أو بعد إجراءات فض النزاع القضائي بين المعتدي عليهن والجاني. كما توفر آلية التحكيم والتصالح والاستشارات العائلية التي توفرها كخدمة مجانية متاحة لجميع النساء والفتيات اللاتي يقصدن محكمة الأسرة لرد الحيف الذي يتعرضن له، توفر لهن إمكانية إجرائية أن ينتهين في ظروف

الملاذ الآمن الذي يوفره لهن (مركز أمان) قبل وخلال وبعد حسم الدعاوي التي تنظر في هذه الانتهاكات وتوفر لهن بقوة القانون القدرة على رد الانتهاكات ومحاسبة الفاعلين. أمثلة على مبادرات المساعدات الإنسانية المستجيبة للنوع الاجتماعي المقدمة من قبل دولة قطر:

دعم "صندوق قطر للتنمية" مبادرة "علم طفلاً" كجزء من الدعم الذي قدم إلى "جمهورية هايتي" في أعقاب الزلزال الكارثي الذي شهدته في عام ٢٠١٠، وذلك من خلال تخصيص ٧,٦ مليون دولار أمريكي لمشروع "كير" في "هايتي". أدى مشروع "علم طفلاً" إلى زيادة فرص الحصول على التعليم لأكثر من ٥٠٠٠٠ فتاة وشاب خارج المدرسة في "هايتي". وفي عام ٢٠١٧ دعمت قطر مشروع سبل كسب العيش المنقذ للحياة الذي يستهدف ما يقدر بنحو ٣٥٠٠ أسرة (٢٤٥٠٠ فرد) من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن الذين يعيشون في ديلو وميجادو وفي مخيمات نيجونيبيل في منطقة غامبيلا و أوروبا في دولة إثيوبيا، وقع "صندوق قطر للتنمية" مع منظمة "صلتك" و"كاه لخدمات التمويل الأصغر الإسلامية" (KIMS) الصومالية اتفاقية لمدة عامين في مارس ٢٠١٨، لدعم التمكين الاقتصادي للشباب والنساء في الصومال من خلال منحهم القروض، وبالتالي زيادة حصولهم إلى رأس المال. ويوفر بذلك صندوق قطر للتنمية (QFFD) لكل من "صلتك" والمؤسسة الصومالية "كاه لخدمات التمويل الأصغر الإسلامية" (KIMS) مليون دولار أمريكي للمساعدة في زيادة محفظة قروضهم من خلال استهداف ١٠٠٠٠ شاب، وتقديم المساعدة الفنية وخلق ١٠٠٠٠ وظيفة على الأقل.

وقد وسعت دولة قطر برنامج المساعدات الدولية بشكل كبير على مدى السنوات العديدة الماضية، من خلال التبرعات من الحكومة وكذلك الجمعيات الخيرية القطرية. ومن عام ٢٠١٢ حتى يونيو ٢٠١٩، قدمت قطر مساعدات بقيمة ٦,٧٥ مليار دولار أمريكي إلى أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم. وكشفت دولة قطر هذه الجهود الإنسانية الهائلة بشكل أكبر خلال جائحة كوفيد-١٩ المستمرة، والتي كانت لها أثراً كارثياً على النساء والفتيات وفقاً لتقارير "صندوق الأمم المتحدة للسكان"، حيث أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم للعنف والتمييز، القائم بالفعل الذي تعاني منه النساء والفتيات، ولا سيما خلال الأزمات الإنسانية. ومن ثم فإن مساهمة دولة قطر واستجابتها أتى في الوقت المناسب وفي وضع يكن النساء والفتيات في

أشد الحاجة له، حيث ارتفع إجمالي عدد المستفيدين من المشاريع الخيرية الإسلامية في عام ٢٠٢٠ إلى ٢,١ مليون شخص في ١٣ دولة. وقد قدمت دولة قطر معظم هذا الدعم في شكل مساعدات نقدية، ومأوى، ومياه وصرف صحي، وحماية، وصحة، وتعليم، من بين أمور أخرى.

٧- ما هي الخطوات التي اتخذتها حكومتكم أو منظماتكم لضمان مشاركة النساء والفتيات بشكل هادف، يتسم بروح القيادة والتمكين، بما في ذلك مشاركة الناجيات والضحايا، في إطار الجهود المبذولة لمنع وتقليل مخاطر حالات الطوارئ الإنسانية والاستعداد لها ومعالجتها وإعادة البناء بعدها. يرجى توضيح أي دروس مستفادة، والممارسات الجيدة، وكذلك التحديات التي تمت مواجهتها.

تضطلع دولة قطر بدور فاعل على المستوى الدولي في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها، حيث قامت بتقديم دعم مالي للعديد من المبادرات الدولية في هذا المجال، ومنها الدعم المقدم للموارد الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (بمبلغ ٩٠,٠٠٠ دولار أمريكي)، وتقديم دعم مالي (بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) للدراسة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ونشر كتاب "حكايتهن" الذي يوثق مساهمات النساء القياديات في الأمم المتحدة في تعزيز جهود الأمن والسلام، وذلك في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن.

ان تمكين المرأة وتعزيز دورها من العناصر الفعالة والمهمة في دوله قطر حيث حضت بمكانه واسعه في المجتمع حيث تقلدت العديد من المناصب القيادية وعملت في وظائف مؤثره في صنع القرار وأصبحت تشغل مناصب قيادية منها وزيره وسفيره وقاضيه وعضو مجلس شورى. كما أعلنت دولة قطر عن تبرعها بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي لصندوق مرفق التمويل العالمي الاستثماري على مدى خمس سنوات بدءاً من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٣، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تحسين الصحة والتغذية للنساء والأطفال والمرأة في البلدان النامية، بما يتفق والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة.

تسعى دولة قطر إلى تعزيز زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال الاعتراف بالشراكة بالعمل والمسؤوليات الوالدية، وتحقيق التوازن بين مسؤوليات المرأة المهنية والأسرية، والعمل على تعزيز دور المرأة في المجتمع عن طريق تقديم الدعم لمساندتها في تحقيق التوازن بين



أدوارها الأسرية وواجباتها المهنية، إضافة إلى اعتماد سياسات تساعد النساء على الموازنة بين المسؤوليات الأسرية والعمل كواحد من أهم أهداف تمكين المرأة، وتوفير فرص التعليم والتأهيل العالي للمرأة مما ساهم في توفير فرص العمل أمام المرأة. وفي الختام، فإن برنامج المساعدات الذي تقدمه دولة قطر إلى "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (OCHA) و"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR) والهيئات الإنسانية الدولية الأخرى، بالإضافة لإسهام المؤسسات الخيرية في قطر، كل ذلك يساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الإنسانية للنساء والفتيات وحماية حقوقهن. ويُمكن الدعم، المقدم من دولة قطر، هذه الوكالات الدولية من تعزيز آليات المساءلة لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية. ويتضمن منهج العمل الذي يتبعه ويطبقه "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (OCHA) في عملياته الدعوة لمراجعة القوانين والسياسات وفقاً للاستحقاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة حال الأوضاع الإنسانية. ومن هنا فإن دعم دولة قطر يساهم بشكل كبير في حماية حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في الأوضاع الإنسانية.



Human Rights Council resolution 45/29 adopted on October 7th 2020

Doha International Family Institute -DIFI-

حماية حقوق النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية: إستجابة دولة قطر

تؤثر الأوضاع الإنسانية، سواء كانت ناتجة عن كوارث طبيعية أو حروب أو نزاعات داخلية، بشكل سلبي على جميع أفراد سكان الدول المتضررة. ومع ذلك، فإن الأزمات تؤثر على النساء والفتيات والرجال من جميع الأعمار بشكل مختلف، فبينما يتعرض كل من الرجال والنساء للنزوح والتشرد والتعرض لإنتهاكات حقوق الإنسان، فإن حالة النساء والفتيات تعتبر الأكثر حرجاً نسبياً، وما قد يزيد من هذه المعاناة تعرضهن "للنف القائم على النوع الاجتماعي". وتشمل إنتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية مجموعة واسعة من أوجه عدم المساواة بين الجنسين بما في ذلك الحرمان من حرية التنقل، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية بما في ذلك الخدمات الصحية للحوامل وعند الولادة. وهذا يجعل الأوضاع الإنسانية أكثر صعوبة على النساء. ووفقاً لتقارير "صندوق الأمم المتحدة للسكان"، بلغ عدد النساء والفتيات اللواتي احتجن إلى مساعدة إنسانية، بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٣٥ مليون امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً، وهو رقم من المتوقع أن يزداد أكثر في السنوات القادمة لأن الوضع الناجم عن وباء كوفيد-١٩ أوجد صعوبات إضافية للنساء والفتيات.

إستجابة قطر للأوضاع الإنسانية العالمية

على الرغم من أن دولة قطر ليست من الدول التي تعاني من الأزمات، إلا أنها شاركت بنشاط وفاعلية في العمل الإنساني. حيث إستند نهج دولة قطر في تلبية الاحتياجات الإنسانية، وحماية النساء والفتيات في الأماكن والبلدان المتأثرة، على التعاون الدولي وتوفير الدعم المالي لدعم المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة وخاصة النساء والفتيات.

تتبع دولة قطر سياسة خارجية تحترم وتلتزم بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها. وتسترشد الجهود الإنسانية لدولة قطر بمجموعة من المبادئ التي حددها دستورها، والتي تشمل تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال تشجيع الحل السلمي للنزاعات الدولية. وتقوم دولة قطر بتقديم المساعدات الإنسانية مع الالتزام بمبادئ الحياد وعدم التحيز.

تلعب دولة قطر دوراً فاعلاً في المجتمع الدولي الداعم للجهود الإنسانية لمعالجة جميع أنواع الأزمات بما في ذلك تلك الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحروب والصراعات الداخلية ووباء كوفيد-١٩. ومن خلال "صندوق قطر للتنمية" (QFFD)، أقامت قطر شراكة قوية مع "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (OCHA)، وهو الهيئة الإنسانية الدولية المكلفة بتلقي المساهمات من مجموعة متنوعة من المانحين وإدارة هذه المساهمات لضمان وصول هذه المساعدات بالفعل إلى من هم في أمس الحاجة إليها، من خلال تنسيق العمل الإنساني وإدارة المعلومات والتمويل الإنساني.

على سبيل المثال؛ في عام ٢٠١٧ احتلت قطر المرتبة الثالثة في قائمة الدول المانحة الرئيسية "لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (OCHA). إن الدعم المقدم من دولة قطر لا يُعطى إلى دول أو مناطق محددة، بل هو تمويل كبير وغير مشروط لعمليات الأمم المتحدة، مما يتيح مزيداً من المرونة "لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" للعمل في المجالات المختلفة التي يراها مناسبة وضرورية. كما قدمت قطر مساعدات إنسانية عاجلة، من خلال توفير أطنان من المساعدات الطبية لأكثر من ٨٠ دولة. على سبيل المثال، قدمت قطر مساعدات فورية للمتضررين من كارثة تسونامي في إندونيسيا والزلازل المدمرة في باكستان وهايتي وغيرها من البلدان.

أقامت دولة قطر شراكة قوية مع "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR)، حيث بلغت مساهماتها في برامج الإغاثة والأهداف التابعة "للمفوضية" أكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى العقد الماضي. ومن خلال هذه الشراكة الإستراتيجية طويلة الأمد، والتي أشركت فيها الكيانات الحكومية وغير الحكومية، حيث دعمت قطر ملايين اللاجئين والنازحين في لبنان وسوريا والأردن واليمن والعراق وبنغلاديش وميانمار وباكستان وغيرها من الدول المتضررة بالكوارث الإنسانية. وساهمت قطر بأكثر من ٩٦ مليون دولار أمريكي في

عمليات "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR) على مستوى العالم، ويتواصل دعم دولة قطر عبر مختلف القطاعات والأنشطة التي تنفذها المفوضية لدعم الأشخاص الذين تعنى بهم على مستوى العالم.

أمثلة على مبادرات المساعدات الإنسانية المستجيبة للنوع الاجتماعي المقدمة من قبل دولة قطر

دعم "صندوق قطر للتنمية" مبادرة "علم طفلاً" كجزء من الدعم الذي قُدم إلى "جمهورية هايتي" في أعقاب الزلزال الكارثي الذي شهدته في عام ٢٠١٠، وذلك من خلال تخصيص ٧,٦ مليون دولار أمريكي لمشروع "كبير" في "هايتي". أدى مشروع "علم طفلاً" إلى زيادة فرص الحصول على التعليم لأكثر من ٥٠٠٠٠ فتاة وشاب خارج المدرسة في "هايتي". وفي عام ٢٠١٧ دعمت قطر مشروع سبل كسب العيش المنفذ للحياة الذي يستهدف ما يقدر بنحو ٣٥٠٠ أسرة (٢٤٥٠٠ فرد) من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن الذين يعيشون في ديلو وميجادو وفي مخيمات نيجونبيل في منطقة غامبيلا وأوروميا في دولة إثيوبيا. وقع "صندوق قطر للتنمية" مع منظمة "صلتك" و"كاه لخدمات التمويل الأصغر الإسلامية" (KIMS) الصومالية إتفاقية لمدة عامين في مارس ٢٠١٨، لدعم التمكين الاقتصادي للشباب والنساء في الصومال من خلال منحهم القروض، وبالتالي زيادة حصولهم إلى رأس المال. ويوفر بذلك صندوق قطر للتنمية (QFFD) لكل من "صلتك" والمؤسسة الصومالية "كاه لخدمات التمويل الأصغر الإسلامية" (KIMS) مليون دولار أمريكي للمساعدة في زيادة محفظة قروضهم من خلال استهداف ١٠٠٠٠ شاب، وتقديم المساعدة الفنية وخلق ١٠٠٠٠ وظيفة على الأقل.

وقد وسعت دولة قطر برنامج المساعدات الدولية بشكل كبير على مدى السنوات العديدة الماضية، من خلال التبرعات من الحكومة وكذلك الجمعيات الخيرية القطرية. ومن عام ٢٠١٢ حتى يونيو ٢٠١٩، قدمت قطر مساعدات بقيمة ٦,٧٥ مليار دولار أمريكي إلى أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم. وكثفت دولة قطر هذه الجهود الإنسانية الهائلة بشكل أكبر خلال جائحة كوفيد-١٩ المستمرة، والتي كانت لها آثاراً كارثية على النساء والفتيات وفقاً لتقارير "صندوق الأمم المتحدة للسكان"، حيث أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم للعنف والتمييز، القائم بالفعل الذي تعاني منه النساء والفتيات، ولا سيما خلال الأزمات الإنسانية. ومن ثم فإن مساهمة دولة قطر واستجابتها أتت في الوقت المناسب وفي وضع يكن النساء والفتيات في أشد الحاجة له، حيث ارتفع إجمالي عدد المستفيدين من المشاريع الخيرية الإسلامية في عام ٢٠٢٠ إلى ٢,١ مليون شخص في ١٣ دولة. وقد قدمت دولة قطر معظم هذا الدعم في شكل مساعدات نقدية، ومأوى، ومياه وصرف صحي، وحماية، وصحة، وتعليم، من بين أمور أخرى.

الخاتمة

وفي الختام، فإن برنامج المساعدات الذي تقدمه دولة قطر إلى "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (OCHA) و"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR) والهيئات الإنسانية الدولية الأخرى، بالإضافة لإسهام المؤسسات الخيرية في قطر، كل ذلك يساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الإنسانية للنساء والفتيات وحماية حقوقهن. ويُمكن الدعم، المقدم من دولة قطر، هذه الوكالات الدولية من تعزيز آليات المساءلة لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية. ويتضمن منهج العمل الذي يتبعه ويطبقه "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (OCHA) في عملياته الدعوة لمراجعة القوانين والسياسات وفقاً للاستحقاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة حال الأوضاع الإنسانية. ومن هنا فإن دعم دولة قطر يساهم بشكل كبير في حماية حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في الأوضاع الإنسانية.